SPLOS/30/15

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

اجتماع الدول الأطراف

Distr.: General
16 October 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 التي وجّهها الأمين العام للأمم المتحدة إليَّ بصفتي رئيس الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر المرفق).

وقد كتب الأمين العام الرسالة لكونه مسؤولا عن تقديم تقرير إلى جميع الدول الأطراف، عملا بالمادة 319 من الاتفاقية، بشأن المسائل ذات الطابع العام التي تكون قد نشأت فيما يتعلق بالاتفاقية.

(توقيع) السفير برهان **غفور**

211020 211020 20-13758 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

في إطار تحمّل مسؤوليتي عن تقديم تقرير إلى جميع الدول الأطراف، عملا بالمادة 319 من الاتفاقية، بشأن المسائل ذات الطابع العام المهمة بالنسبة للدول الأطراف، التي تكون قد نشأت فيما يتعلق بالاتفاقية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ القلق الذي يساورني بشأن صحة وسلامة آلاف البحّارة في جميع أنحاء العالم الذين تضرروا من القيود المفروضة على السفر من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أدى هذا الوضع إلى ترك حوالي 000 300 بحّار عالقين على متن سفن في البحر، لمدة تتجاوز 17 شهرا في بعض الحالات، وهو أمر يتعارض مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل البحري والنقل البحري ومع قانون البحار.

ومع أن جائحة كوفيد-19 قد خلّفت عواقب صحية واقتصادية واجتماعية وخيمة على الصعيد العالمي، فإن المحنة التي يمر بها البحّارة حاليا في جميع أنحاء العالم تتطلب اهتماما عاجلا. ويزداد الوضع خطورة لأن البحارة المنهكين لا يمكن أن يعملوا إلى ما لا نهاية، ولسوف يكون لتعطُّل النقل البحري الدولي عواقب فادحة.

ومنذ بداية الجائحة، وجّهتُ عدة نداءات عامة، بما في ذلك بمناسبة يوم البحارة، إلى الحكومات لكي تعترف بالبحارة وغيرهم من المشتغلين بالنقل البحري باعتبارهم "عاملين أساسيين"، ولتيسير عمليات تبديل أطقم السفن بأمان، والسفر عبر الحدود، وحصول البحارة على العلاج الطبي. وقد كرّرت هذا النداء والإعراب عن تزايد انشغالي في 24 أيلول/سبتمبر 2020 بمناسبة يوم الملاحة البحرية العالمي.

ولقد تركت جائحة كوفيد-19 آثارا بالغة على البحارة العاملين في قطاع النقل البحري البالغ عددهم مليونَي بحّار. ومؤخرا، أطلعتُ الدول الأطراف على الحالة السائدة في سياق تقريري عن أهم التطورات المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار (A/75/340، الفقرات 7-9 و 31-34). وتضمنت التحديات التي ذُكرت في التقرير، أن البحارة عانوا من عدم كفاية معدات الحماية الشخصية والرعاية الطبية على متن السفن، وعدم الحصول على الرعاية الطبية وخدمات الرعاية الاجتماعية على اليابسة، ومن زيادة الإجهاد والعزلة والضغوط الاجتماعية.

وجرت الإشارة إلى أن عدم قدرة مُشغِّلي السفن على تبديل الأطقم، مما أدى إلى تمديد فترات المكوث على متن السفن، قد أثار مشاكل بصفة خاصة. وواجه البحارة أيضا تمديدات أحادية الجانب أو غير قانونية لمدد الخدمة، وحالات عزل طويلة الأمد على متن السفن التي أُمرت بالرسو أو إلقاء مرساتها بعيدا عن الموانئ، وعانوا من إنهاء العقود من جانب واحد، مع عدم تمكّن البعض من مغادرة سفنهم أو العودة إلى أوطانهم أو التماس المساعدة الطبية العاجلة. كما تتواصل حوادث التخلي عن البحارة. وإضافة إلى الجوانب الإنسانية، قد تؤدي هذه الأزمة التي لم تنته فصولها بعدُ إلى تعريض سلامة وأمن الملاحة البحرية للخطر.

وتواصـــل منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فضـلا عن الوكالات المتخصـصـة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تنسيق الإجراءات العاجلة الهادفة لمعالجة الوضـع، بما في ذلك بإصـدار بيانات مشـتركة لتوجيه الانتباه إلى مواطن الضـعف التي يعاني منها البحارة بشكل خاص، وبتقديم توجيهات وبروتوكولات شاملة تتيح تبديل أطقم السفن بسلامة وأمان.

وفي تعميم مؤرخ 4 أيلول/ســـبتمبر 2020، طلب الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية إلى الدول الأعضـــاء في تلك المنظمة التفكير في طرح مســـألة البحارة وأزمة تبديل أطقم الســـفن خلال الأســـبوع الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وخلال حدث جانبي رفيع المستوى نُظِّم على هامش دورة الجمعية العامة في 24 أيلول/سبتمبر 2020، ناقشت المنظمات الدولية ومنظمات البحّارة والقيادات والشركات العاملة في قطاع النقل البحري أوضاع البحّارة، ودعت جميع الجهات المعنية إلى اتخاذ إجراءات منسقة.

والمجتمع الدولي مسـؤول عن بذل جهود متضـافرة لمعالجة هذه الأزمة الإنسـانية الوشـيكة. ونظرا إلى أن النقل البحري يسـاهم بنحو 80 في المائة من التجارة العالمية، قد يخّلف اسـتمرار هذه الحالة تداعيات كبيرة أيضـاً على الاقتصـاد العالمي وعلى سـلاسـل الإمداد الدولية التي تكتسـي أهمية حاسـمة في المسـاعي الهادفة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

وأرجو ممتنا لو تفضـــلتم بإطلاع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على هذه الرسالة. وأود أن أحث تلك الدول على اتخاذ كل ما أمكن من إجراءات، بما في ذلك بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية بأن تتخذ بشأن السفن التي ترفع أعلامها ما يلزم من تدابير لضمان السلامة في البحار فيما يتعلق، ضـــمن جملة أمور، بتزويد الســـفن بالأطقم، وظروف العمل، وتدريب الأطقم، مع مراعاة الصـــكوك الدولية المنطبقة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**